في مؤتمر صحافي للإعلان عن الفائزين

الصانع : مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف تهدف إلى تشجيع البحث العلمي

وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع أثناء المؤتمر الصحافي

أكد وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع ان مسابقة الكويت الدولية «لأبحاث الوقف» تهدف إلى تشجيع البحث العلمي وتسليط الضوء على نظام الوقف واكتشاف الطاقات الإبداعية في مجال البحث والدراسة وخاصة في موضوع الوقف.

جاء ذلك في مؤتمر صحافي امس للاعلان عن الفائزين في مسابقة الكويت الدولية التاسعة لأبحاث الوقف التي تقام برعاية من سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الصباح حفظه الله.

وقال الصانع ان الشأن الوقفي يتطلب المزيد من البحث والدراسة لندرة ما كتب حوله ولذلك طرحت المسابقة في موضوعين حيث تناول موضوعها الأول «الوظيفة الاجتماعية للوقف في حل المشكلات الراهنة» وتناول موضوعها الثاني «دور الوقف في دعم الأسرة».

واضاف الصانع ان الفائزين في الموضوع الأول للمسابقة الباحثون الآتية اسماؤهم المركز الأول «مكرر» الدكتور منذر عبدالكريم القضاة من المملكة الأردنية الهاشمية والمركز الأول «مكرر» الدكتور عبدالسلام رياح من المملكة المغربية والمركز الثالث الدكتور بدر غصاب الزمانان من دولة الكويت.

كما ان الفائزين في الموضوع الثاني للمسابقة هم المركز الأول الدكتور عبدالقادر بن عزوز من الجمهورية الجزائرية وفي المركز الثاني موفق شيخ إبراهيم من الجمهورية السورية وفي المركز الثالث الدكتور عبدالرازق درغام من جمهورية مصر العربية.

وأعرب الصانع عن أمله في ان تحقق الأبحاث الفائزة الفائدة العميقة التي يمكن ان تثمر بمقترحات وآراء علمية تخدم المؤسسات الوقفية في شتى انحاء العالم الإسلامي وان تسهم الأبحاث الفائزة في اثراء المكتبة الإسلامية بعناوين وأدبيات جديدة تساهم في نشر مفهوم الوقف وقضاياه المتجددة لخدمة الأمة الإسلامية.

وقدم خالص شكره وتقديره إلى سمو ولي العهد على رعايته الكريمة للمسابقة ولحكومة دولة الكويت وعلى رأسها سمو رئيس مجلس الوزراء على دعمها المادي المتواصل للمسابقة والشكر موصول للقائمين والعاملين على هذه المسابقة في الأمانة العامة للأوقاف.

وبدورها قالت نائب الأمين العام للادارة والخدمات في الأمانة العامة للأوقاف إيمان الحميدان ان المسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف هي إحدى المشاريع العلمية التي تقوم بها الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت.

واضافت ان ذلك يأتي في إطار الدور المنوط بدولة الكويت باعتبارها «الدولة المنسقة لجهود الدول الإسلامية في مجال الوقف» طبقا لقرار المؤتمر السادس لوزراء أوقاف الدول الإسلامية الذي انعقد بالعاصمة الإندونيسية «جاكرتا» في اكتوبر سنة 1997.

وأكدت ان المسابقة تهدف إلى تشجيع عملية البحث العلمي من خلال إذكاء روح المنافسة العلمية وتسليط الضوء على نظام الوقف وجعله من أولويات الباحثين أفرادا ومؤسسات وسد العجز في المكتبة العربية من الأدبيات التي تتناول الوقف.

كما اكدت ان المسابقة تهدف إلى إبراز الجانب التنموي في الإسلام وخاصة الصيغة الوقفية والمساهمة في ترشيد المسيرة التطويرية لعمل الأمانة العامة للأوقاف والمؤسسات القائمة على شؤون الأوقاف في العالم الإسلامي.

وتابعت الحميدان ان من اهداف المسابقة اكتشاف الطاقات الإبداعية في مجال البحث والدراسة خاصة في موضوع الوقف ومعالجة المشكلات المعاصرة لنظام الوقف والتوصل إلى اقتراحات لتطويره والنهوض به.

ومن جانبه قال مدير إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية في الأمانة العامة للأوقاف منصور الصقعبي انه تم تشكيل لجنة علمية تتكون من أساتذة جامعيين ومختصين في مجال الوقف للاشراف على تحكيم الأبحاث المقدمة للمسابقة التاسعة.

واضاف انه تم عرض كافة البحوث على لجنة الاشراف على تحكيم المسابقة لإبداء الرأي المبدئي في دخول البحوث للتحكيم من عدمه حيث اجازت عدد 14 بحثا لدخول التحكيم العلمي فيما استبعدت 4 أبحاث لعدم مطابقتها للشروط.

واكد ان اللجنة اعتمدت على معايير معينة لتحكيم البحوث والدرجات الخاصة بكل معيار منها وتمت مخاطبة المحكمين لتحكيم البحوث بناء عليها بالإضافة إلى تقييم عام يتضمن أهم الملاحظات والاقتراحات بشأن البحث.

واشار الصقعبي إلى المحافظة على حيادية التحكيم بحيث تم إعطاء كل بحث رقما سريا ليتعامل معه المحكمون وتم إخفاء بيانات الباحثين عن المحكمين.

المكتب الثقافي في القاهرة .. بيت الطلبة الكويتين في مصر

يصادف اليوم الخميس الذكرى السبعين لافتتاح المكتب الثقافي الكويتي في القاهرة أقدم المكاتب الثقافية الكويتية في الخارج والذي تولى إدارة البعثات التعليمية للطلبة وعرف باسم «بيت الكويت في القاهرة».

وشكلت البعثات الكويتية إلى الخارج دافعا كبيرا لافتتاح المكتب الثقافي في القاهرة بهدف تقديم الخدمات للطلبة الكويتيين مثل توفير الرعاية والإشراف والمتابعة وخدمتهم في جميع المستويات التعليمية والتخصصات المختلفة منذ وصولهم وحتى تخرجهم وعودتهم الى البلاد.

ورغم ان افتتاح المكتب الثقافي «بيت الكويت» كان في عام 1945 وما شهده من تدشين رسمي لمقره الحالي في عام 1958 فان البعثات الكويتية سبقت ذلك التاريخ بعدة اعوام فقد كان اولاها في عام 1934 حين ارسلت الحكومة الكويتية سبعة طلاب شكلوا البعثة الأولى.

ومنذ انشاء مجلس معارف الكويت عام 1936 توالت البعثات الكويتية إلى الخارج لرفع مستوى التحصيل العلمي للطلبة المبتعثين وتنمية مهاراتهم التي من شأنها ان تسهم في تطور بلدهم.

وشهد عام 1938 إيفاد بعثة طلابية مكونة من خمسة طلاب آخرين ثم اوفد مجلس المعارف في عام 1939 اربعة طلاب آخرين إلى القاهرة من أجل الدراسة في الازهر.

وبدأت أعداد الطلبة المبتعثين تتزايد في السنوات التالية ففي عام 1943 أرسل المجلس إلى القاهرة سبعة عشر طالبا وارتفع العدد في عام 1945 إلى خمسين طالبا انضموا الى زملائهم السابقين.

وكان هؤلاء الطلاب يواصلون الدراسة التي توقف عندها التعليم في الكويت فينهون المرحلة الثانوية ثم يلتحقون بجامعة القاهرة وما شابهها من معاهد عليا.

وعندما ازدادت اعداد الطلاب هيأ مجلس المعارف مقرا اطلق عليه اسم «بيت الكويت» يقيمون فيه ولهم مشرف يتولى أمورهم وكان اول مشرف لهذا المقر هو الأستاذ عبدالعزيز حسين.

وضم «بيت الكويت» في مقره الأول الكائن في منطقة الزمالك غرفا واسعة يتسع الواحدة منها لثمانية طلاب ولم يحظ بغرفة منفردة حينها إلا المشرف كما كان يضم البيت حديقة كبيرة.

وكان مشرف «بيت الكويت» يقوم بإعداد برنامج ثقافي يهدف إلى شغل أوقات فراغ الطلبة المبتعثين إلى جانب تعريف أبناء مصر بالكويت فأصبح بيت الكويت يقوم ايضا بدور مركز ثقافي شامل يقدم المحاضرات والندوات والمسابقات الرياضية.

وعمل «بيت الكويت» في عام 1946 على إصداره مجلة «البعثة» التي كان يحررها الطلبة واحتوت على المقالات الادبية والقصائد الشعرية واخبار الطلبة واستمرت في الصدور حتى عام 1953.

وانتقل «بيت الكويت» في عام 1951 إلى مقر آخر في الدقي بالقاهرة حيث تميز المكان الجديد ببنائه على أحدث طراز وأصبح الطلاب يسكنون في مساكن يستأجرونها خارجه لأن اعدادهم زادت كثيرا.

واقتصرت البعثات في ذلك الوقت على الذكور حتى العام الدراسي «1956-1957» الذي انضمت فيه الإناث إلى البعثات التعليمية.

وكان مجال البعثات آنذاك مفتوحا لكل طالب كويتي يرغب في إتمام دراسته العليا من خلال التقدم بطلب إلى دائرة معارف الكويت واستمرت هذه الطريقة في إرسال البعثات الى ان تأسست جامعة الكويت.

وفي عام 1958 افتتح الرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر رسميا مبنى «بيت الكويت» ليكون سكنا للطلاب الكويتيين وكان في استقباله الشيخ عبدالله الجابر الصباح رئيس دائرة معارف الكويت وبحضور الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح إلى جانب عدد كبير من الطلاب والضيوف العرب.

وخلال حفل الافتتاح قال عبدالناصر «يسعدني ان اشترك مع إخوتي الكويتيين في افتتاح «بيت الكويت» وهذه الفرصة التي جمعت في بيت الكويت العرب من كل مكان تعتبر فرصة كبيرة المعنى».

تتمات

3 وزراء

الأشغال وزير الكهرباء والماء أحمد الجسار ، في حال بقي ضمن التشكيلة الحكومية الحالية ، ولم تقبل الاستقالة التي تقدم بها امس الأول إلى سمو رئيس الوزراء ، على خلفية القضائي الصادر ضده في قضية «طوارئ 2007».

تجدر الإشارة إلى ان التصعيد النيابي ضد عدد غير قليل من الوزراء ، سيعجل بالتأكيد بإجراء تعديل ربما يكون موسعا في الحكومة الحالية ، خصوصا مع ما بات شبه محسوم من قبول استقالة وزير الأشغال والكهرباء والماء أحمد الجسار ، إثر الحكم القضائي الصادر ضده ، وحالة عدم الرضا النيابي عن أداء وزير الصحة ، والتردي الخطير في خدمات الوزارة.

من ناحيته واصل النائب حمدان العازمي استهدافه الممهد لاستجواب وزير الصحة علي العبيدي ، موجها اليه 38 سؤالا برلمانيا بخصوص عدد من القضايا المهمة بوزارة الصحة التي وصفها ب«مستنقع الفساد» ، محملا الوزير العبيدي مسؤولية تدهور الاوضاع داخل هذا القطاع المهم .

وتطرق العازمي في اسئلته الى مخالفات وتجاوزات معهد الكويت للاختصاصات الطبية اضافة الى استفساره عن خطة وزارة الصحة لمعالجة النقص الحاد باعداد الأطباء في ظل التوسعات بالمستشفيات والمراكز الصحية المرتقبة بالفترة القادمة ..

كما تطرقت اسئلة العازمي للعبيدي الى تظلمات الأطباء بما يخص ترقياتهم الوظيفية ، اضافة الى قيام وزارة الصحة بتركيب كاميرات مراقبة داخل سيارات الاسعاف مما يعد تعدى على سرية المعلومات الطبية للمرضى ، مستفسرا عن القرار الوزاري الذي يجبر الأطباء البشريين وأطباء الأسنان بالانضمام لجمعيات النفع العام التي تمثلهم سواء الجمعية الطبية أو جمعية أطباء الأسنان وخصم جزء من معاشاتهم لصالح هذه الجمعيات .

واكد العازمي انه «سنصر في فتح جميع ملفات الفساد في وزارة الصحة وكشف المستور في هذا القطاع الحيوي الذي تحول بسبب اهمال وفشل ادارة الوزير العبيدي، الى مستنقع للفساد المالي والاداري فضلا عن الاستهانة بارواح المواطنين الذين راحوا ضحية الاخطاء الطبية والاهمال الطبي في مستشفيات وزارة الصحة»؟.

وجاء في الاسئلة التي وجهها العازمي للعبيدي : ما خطة وزارة الصحة لمعالجة النقص الحاد باعداد الأطباء في ظل التوسعات بالمستشفيات والمراكز الصحية المرتقبة بالفترة القادمة وفقا لخطة التنمية وبرنامج عمل الحكومة ؟ وهل توجد شواغر حالية بالمستويات الوظيفية للأطباء ؟ وهل تم تشكيل لجنة وزارية لنظر تظلمات الأطباء بما يخص ترقياتهم الوظيفية ؟ وهل يوجد من ضمن الشروط المقررة لترقية الأطباء البشريين والأسنان شرط اجتياز المقابلة الشخصية ؟ ، مضيفا : نمي إلى علمنا قيام بعض التخصصات الطبية بمعهد الاختصاصات الطبية بتشكيل لجان تقوم بمقابلة الأطباء قبل حصولهم على الترقية الوظيفية للمستوى الذي يليه، لذلك يرجى تزويدنا بالسند القانوني لتشكيل تلك اللجان ؟

وفي سؤال آخر قال العازمي : ما صحة قيام وزارة الصحة بتركيب كاميرات مراقبة داخل سيارات الإسعاف ؟ وما مبررات ذلك ؟

وفي شأن اجبار الأطباء بالانضمام لجمعيات النفع العام التي تمثلهم تساءل النائب العازمي : هل صدر أي قرار وزاري يجبر الأطباء البشريين وأطباء الأسنان والعاملين بالمهن الطبية المعاونة المنصوص عليها بالمرسوم بقانون رقم (25) لسنة 1981 بشأن مزاولة المهنة، كالصيادلة والممرضين وفنيي العلاج الطبيعي والأشعة وغيرهم من التخصصات المعاونة، بالانضمام لجمعيات النفع العام أو النقابات التي تمثلهم ؟

إلى ذلك أكد النائب أحمد القضيبي، أن قرار وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الدكتور علي العمير، تشكيل لجنة تحقيق في ملاحظات ومخالفات تقرير ديوان المحاسبة، في أعمال القطاع النفطي للسنة المالية 2014/2013، «مناورة سياسية كشفت لنا حجم التضليل الذي يمارسه العمير على رئيس الوزراء ومجلس الأمة»، مطالبا الشيخ جابر المبارك الى التدخل لوقف استمرار عبث العمير في القطاع النفطي.

واشار الى أن الوزير العمير سبق له وأن رد على سؤال برلماني ،وجهه له بتاريخ 18 يونيو الماضي، حول الإجراءات التي اتخذها تجاه الملاحظات والمخالفات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة للسنة المالية 2014/2013 ، وقد جاءت اجابته بتاريخ 5 يوليو الماضي بما نصه التالي «جاري التعامل مع الملاحظات والمخالفات التي وردت بتقرير ديوان المحاسبة عن السنة المالية 2014/2013 من خلال مؤسسة البترول والشركات التابعة لها وبالتعاون مع جهاز متابعة الأداء الحكومي، وسوف نوافيكم بنتائج التنسيق لمعالجة الملاحظات والمخالفات التي وردت بالتقرير حال الانتهاء منها».

وتساءل النائب القضيبي عن انه اذا كانت المؤسسة وشركاتها التابعة، وبالتنسيق مع جهاز متابعة الأداء الحكومي، تعاملت مع الملاحظات والمخالفات لمعالجتها، فما الداعي من تشكيل لجنة تحقيق أخرى في نفس الموضوع؟، مضيفا أن تقرير «متابعة الأداء الحكومي»، يفترض به أن يكون حدد مكامن الخلل ووضع التوصيات والاقتراحات اللازمة لمعالجة ملاحظات ومخالفات ديوان المحاسبة، لاسيما وأن هذا التقرير وضع بالتنسيق والتعاون مع مؤسسة البترول والشركات التابعة لها بحسب ما افاد به الوزير العمير.

بدوره أكد النائب سعدون العنيبي أنه سبق وحذر وزير الأشغال العامة ووزير الكهرباء والماء أحمد الجسار، مرارا وتكرارا من كثرة التجاوزات المالية والإدارية وشبهات التعدي على الأموال العامة للدولة، التي شابت مناقصات وزارة الأشغال العامة، كما طالبه بإلغاء ممارسة مشروع إنشاء وإنجاز وتأثيث وصيانة مبنى الركاب الجديد بمطار الكويت الدولي «T1»، نظرا لما شابها من تجاوزات مالية وإدارية وتعديات على الأموال العامة للدولة وشبهات التزوير في محررات رسمية، إلا أن وزير الأشغال أصر على الاستمرار في طرح الممارسة، وذلك على الرغم مما قدمناه وطرحناه من مستندات وأدلة وبراهين، تؤكد تلك التجاوزات والتعديات على الأموال العامة للدولة والمخالفة الصريحة للأنظمة واللوائح والقوانين.

واضاف، أن الحكم الصادر بحق وزير الأشغال العامة ووزير الكهرباء والماء بإدانته في إهدار الأموال العامة للدولة، بعقد مشروع طوارئ الكهرباء 2007 باعتباره وكيلا مساعدا في وزارة الكهرباء والماء آنذاك مع بعض المسئولين في وزارة الكهرباء والماء، يؤكد ما سبق وتطرقنا إليه، كما يؤكد لنا كثرة التجاوزات والتعديات على الأموال العامة للدولة التي شابت ممارسة مطار الكويت الدولي الجديد، والتي تفوق قيمتها 600 مليون دينار كويتي، وهي أكثر بكثير من التعديات على الأموال العامة للدولة في مشروع طوارئ كهرباء 2007».

واشار الى انه تقدم ببلاغ لهيئة مكافحة الفساد، مزودا بكافة المستندات والأدلة والبراهين التي تثبت تورط وزارة الأشغال العامة بتلك التجاوزات، التي شابت ممارسة مطار الكويت الدولي الجديد، وذلك بهدف سرعة وقف تلك التجاوزات ووقف إهدار الأموال العامة للدولة، وتوريط الدولة بعقود ذات شروط مجحفة تخضع لأحكام وقوانين دولية، وستكلف الدولة مبالغ باهظة في حال فسخ عقدها بعد إبرامه، كما ناشد ديوان المحاسبة لسرعة التحقيق في تلك الشبهات والوقوف عليها، لوقف هذه الممارسة وما شابها من تعديات حفاظا على حرمة الأموال العامة للدولة.

وقال ان استجوابنا لوزير الأشغال العامة ووزير الكهرباء والماء جاهز، بعد ان أصبح مستحقا وسيقدم للمجلس في موعده مع بداية دور الانعقاد القادم، في حال استمر الوزير في منصبه أوفي حال استمرت تلك الممارسة المشبوهة، والتعدي على الاموال العامة للدولة بعد استقالة الوزير وتعيين وزير جديد.

من جهته اعلن النائب سعود الحريجي انه وجه سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد عن الشركات المتهمة بالاتجار بالإقامات ، ومدى وجود تنسيق وتعاون بين وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بشأن مواجهة تجار الإقامات في البلاد، مشيدا بسرعة تجاوب الوزير الخالد والاسراع في رده على السؤال .

وتعليقا على رد الوزير الخالد قال الحريجي في تصريح صحافي : ان الاجراءات المتبعة لمواجهة تجار الإقامات في البلاد لم تكن كافية بكبح اطماع تجار الإقامات ، وليس ادل على تزايدها من كثرة العمالة السائبة ، وتساءل الحريجي : هل يعقل منذ 11 سنة لم يتم التخلص من هذا الملف ومعالجته ؟ خاصة وان هناك تنسيق وتعاون مع وزارة الشؤن فلابد من قصور عند احد الطرفين .

اضاف : نمي الى علمنا ان التحقيق والتحويل للنيابة العامة فيه انتقائية وخذ على سبيل الذكر 1368 شركة وهمية يحول منها فقط 336 شركة ولم يصلنا جواب عن الباقي ماهو مصيره؟ متمنيا ان يصله توضيح من الوزير الخالد بهذا الشأن .

وقال الحريجي ان الوزير الخالد اوضح في رده ان هناك تنسيقا وتعاونا بين وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بشأن مواجهة تجار الإقامات في البلاد، حيث يتم البحث و التحري عن الشركات الوهمية، وفي حال التأكد من أنها غير قائمة يتم ارسال اسمائها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للتفتيش على تلك الشركات، وفي حال أسفر تفتيشها عن انها شركات غير قائمة وأصحابها من تجار الإقامات، فيتم إحالتها وأصحابها من قبل الوزارة إلى النيابة العامة وتسجيل قضايا ضدهم ووضع قيود امنية على هذه الشركات، وإدراجها ضمن قائمة الممنوعين، تحت بند منع التأشيرات ومنع الكفالات، وكذلك وضع قيود امنية على عمالتها بإدراج اسماؤهم ضمن قائمة الممنوعين، تحت بند إلغاء القيض، وأرفق الخالد احصائية بعدد الشركات التي تم إحالتها للنيابة العامة.

اضاف ان الوزير الخالد ذكر ان وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تتولى التفتيش من جانبها على الشركات، وإذا تبين أن البعض منها وهمي وهي غير قائمة تقوم بإحالتها إلى الإدارة العامة للتحقيقات لتسجيل قضايا ضدهم، ثم تقوم وزارة الداخلية بوضع القيود على تلك الشركات وعمالتها على النحو السالف ذكره .

في سياق آخر ناشد عضو مجلس الأمة النائب «عسكر العنزي» وزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور بدر العيسى ، قبول أبناء العسكريين البدون وأحفادهم المنتهية بطاقاتهم الأمنية وجاري تجديدها في المدارس الحكومية .

وأشار إلى أن العام الدراسي بدأ ومستقبل أبناء تلك الفئة المظلومة بيد الوزير العيسى لانصافهم بعد أن تسبب جهاز معالجة أوضاع البدون في تعطيل تجديد البطاقات الأمنية لذويهم .

وقال العنزي : استبشرنا خيرا بالقرار الإنساني لمجلس الوزراء ولوزير التربية بقبول أبناء العسكريين البدون وأحفادهم في المدارس الحكومية الا اننا فوجئنا برفض وزارة التربية قبول بعضهم بحجة عدم تجديد بطاقات آبائهم وأجدادهم العسكريين الأمنية ، رغم أن السبب في ذلك هو تعسف الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع البدون وظلمه لأبناء فئة البدون وطول إجراءاته في تجديد البطاقات الأمنية .

«التحالف» يضبط

وأنه حاصل على تراخيص رسمية من السلطات الإيرانية بالإبحار لصيد الأسماك. وتقول الوثائق إن السلطات، ممثلة بمنظمة الموانئ والجمارك في محافظة سيستان وبلوتشستان فحصت المركب، ومنحته على ضوء ذلك ترخيص الإبحار في منطقة صيد.

يذكر أن قوات التحالف تفرض حظراً بحرياً على اليمن، لمنع تدفق السلاح إلى الميليشيات.

من جهته أكد المتحدث الرسمي باسم قوات التحالف المستشار في مكتب وزير الدفاع السعودي العميد ركن أحمد عسيري أن محاولة إيران تهريب أسلحة للحوثيين في اليمن، يعبّر عن حالة الارتباك والإحباط التي أصابتهم، ومن خلفهم الميليشيات الحوثية، بعد أن شاهدوا عودة الاستقرار تدريجيا للشعب اليمني، وفشل مشروعهم الذي أطلقوه منذ عام.

وقال عسيري في تصريحات لقناة «الحدث» بعد ساعات من إعلان قوات التحالف ضبط زورق يحمل كمية كبيرة من الأسلحة في بحر العرب، إن قوات التحالف رصدت محاولات تهريب هذه الأسلحة للميليشيات وتم ضبطها، وأشار إلى وجود بعض العمليات الأخرى ولكن من الأفضل عدم الإفصاح عنها حاليا، حسب قوله.

ولفت عسيري إلى أن الزورق الإيراني هو أول عملية تهريب بهذا الحجم منذ أن فرضت قوات التحالف حظر البحر على اليمن منذ نهاية مارس الماضي.

أضاف عسيري إن توقيت محاولة التهريب في اليوم الثالث من أيام عيد الأضحى، وبعد عودة الرئيس اليمني والحكومة إلى عدن، يدل على رغبة الحكومة الإيرانية في قتل فرحة الشعب اليمني، عبر عمليات داخل اليمن، وتتولى الميليشيات تنفيذها.

وعلى صعيد العمليات العسكرية داخل اليمن، قال عسيري إن العمليات تحتاج إلى مسألة الوقت، وهي تحقق نتائج إيجابية وبشكل تصاعدي، وقوات التحالف تسير وفق خطة عسكرية، تحقق نصر يومياً.

سفير الصين

والامن في المنطقة ، مشيرا في مؤتمر صحافي عقده أمس بمقر السفارة الصينية ، بمناسبة تسلمه مهامه سفيرا جديدا للصين لدى البلاد ، الى ما تتمتع به الكويت من استقرار سياسي واقتصادي وما حققته من انجازات كبيرة تحت قيادة سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح.

وقال : ان الكويت بلد مهم في المنطقة ،ولمست منذ تسلمي مهامي على مدى ثلاثة اشهر مشاعر الصداقة من الكويتيين تجاه الشعب الصيني ، والارادة القوية لتطوير العلاقات الثنائية».

أضاف ان الكويت اول بلد عربي خليجي اقام علاقات دبلوماسية مع الصين ، «ونحن ننظر للكويت كشريك مخلص وموثوق به في المنطقة» ، لافتا الى عمق العلاقات الثنائية وتطورها في السنوات الاخيرة عبر تبادل الخبرات والزيارات على كافة المستويات.

وعن التعاون الثنائي في مجال الطاقة ، اوضح دي انه تعاون عملي وجيد ، وهناك اتفاقية وقعت بين البلدين اثناء زيارة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح لبكين العام الماضي في مجال الطاقة والنفط ، مبينا ان دولة الكويت تعتبر من اهم مموني النفط لبلاده.

واوضح دي ان التعاون «جيد جدا» بين الجانبين في مجال التمويل الاستثماري مشيرا الى افتتاح بنك التجارة والصناعة الصيني فرعا له في الكويت في الفترة الاخيرة.

واشار السفير الصيني الجديد الى وجود مشاورات بين العديد من الجهات الاستثمارية بين الجانبين الكويتي والصيني.

وحول التعاون في مجال الاتصالات قال دي ان للشركة الصينية العملاقة «هواوي» نصيب كبير في سوق الاتصالات الكويتية وهي اسهمت في خلق فرص عمل كبيرة في الكويت وشاركت بصورة فعالة في البناء الاقتصادي بالكويت.

وعن التعاون الثقافي قال ان العديد من الفنانين والشباب الكويتيين زاروا الصين للمشاركة في الفعاليات الثقافية المتنوعة فيها اضافة الى وفود الكوادر العلمية والاخرى النسائية التي زارت الكويت لتبادل الخبرات مع نظرائهم.

اضاف ان التعاون العلمي يشهد تطورا مستمرا "فقبل ايام وصل سبعة طلبة صينيين للدراسة في جامعة الكويت في اطار منحة دراسية حكومية كويتية" مؤكدا ان عدد الشباب الكويتيين الذين يذهبون للدراسة في الصين يتزايد مستمر.

واعرب عن سعادة بلاده للتوافق بين قيادتي البلدين لاحياء طريق الحرير القديم وهو ما سيعود بالنفع على الكويت ، لاسيما مع رغبة سمو امير الكويت لاحياء دور الكويت المهم في هذا الطريق ، وتحقيق رؤيته في جعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا في المنطقة وهو ما يتوافق مع تصور القيادة الصينية لبناء طريق الحرير الجديد.

وقد تسلم سمو امير البلاد اوراق اعتماد السفير دي سفيرا جديدا للصين لدى البلاد ، في احتفالية اقيمت بقصر بيان في الـ 15 من سبتمبر الماضي ، ضمن مراسم اعتماد سفراء مصر وسيرلانكا والبوسنة والهرسك وهولندا.

الإصدار الخامس

الكويت المركزي فقط.

وطرح الاصدار الخامس للنقد الكويتي في الاسواق في الثالث من ابريل عام 1994 ، وتصدرت عبارة «وبه نستعين» الفئات الست للعملة وجاءت بتصميم مميز ومن الصعوبة بمكان تزويره.

اما الاصدار السادس فقد طرحه بنك الكويت المركزي للتداول في 29 يونيو من عام 2014 ، قبل ان ينشر بالجريدة الرسمية في 19 ابريل الماضي القرار الخاص بشأن سحب جميع فئات اوراق النقد الكويتي من الإصدار الخامس من التداول ، في موعد اقصاه نهاية ساعات العمل المصرفي في البنوك ليوم الخميس الاول من اكتوبر 2015 حيث سيمتنع التعامل بجميع فئات هذ الاصدار بعدها.

وقام بنك الكويت المركزي بالتنسيق مع البنوك المحلية وشركات السحب الآلي وشركات عد وفرز الأوراق النقدية وشركات توفير الطوابع المالية ، بشأن وقف التداول بالإصدار الخامس بالوقت المحدد له ، وذلك بعد نجاح عملية طرح الإصدار السادس والتي تمت بسلاسة وسهولة وفي ضوء الإقبال الكبير عليه.

وكشف بنك الكويت المركزي عن الإصدار السادس للدينار الكويتي ضمن احتفال اقيم في 19 مايو من عام 2014 قبل طرحه للتداول في 29 يونيو من العام نفسه ، اذ تميز بمواصفات فنية وامنية على اعلى مستوى.

جامعة القاهرة

«حرصًا على التواصل مع الطلاب وحسن أداء العملية التعليمية والمصلحة العامة» بحسب ما جاء في مضمون القرار.

وأوضح الدكتور جابر نصار رئيس جامعة القاهرة أن قرار مجلس الجامعة جاء عقب الاطلاع على قرارات سابقة لرئيس الجمهورية بشأن اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات والقوانين المعدلة له، وما تم عرضه على عمداء الكليات.

وتخول تلك اللائحة رئيس الجامعة وعمداء الكليات اتخاذ كل ما يراه أولئك المسؤولون من قرارات لتيسير العملية التعليمية داخل الكليات التابعة لهم.

ولا يعرف بالطبع عدد المنتقبات من أعضاء هيئات التدريس التابعة لجامعة القاهرة، غير أن القرار من المتوقع أن يثير ردود فعل متباينة بين مؤيد بداعي تنحية الأمور الدينية عن الحرم الجامعي، ومعارض باعتبار أن القرار يكرس التمييز على أساس الملبس أو الدين الأمر الذي يشوبه عدم الدستورية.

ويمكن الطعن على قرار مجلس الجامعة أمام القضاء الإداري التابع لمجلس الدولة.

كانت جامعة القاهرة قد أصدرت في نوفمبر الثاني من عام 2010 قرارا بمنع دخول المنتقبات وأعضاء هيئات التدريس لحرم الجامعة أو الدخول إلى قاعات المحاضرات أو الامتحانات أو الإقامة بالمدن الجامعية وقوبل القرار بموجة من الانتقاد والدعاوى القضائية.

وفي ذلك الإطار رفعت الدكتورة صافيناز سامي إبراهيم الأستاذة المساعدة بكلية الصيدلة أول دعوى قضائية للطعن على قرار منعها من التدريس بالجامعة ودخول قاعات الكلية بالنقاب.

واختصمت الدعوى كلا من رئيس الجامعة وعميد كلية الصيدلة، مطالبة بإصدار حكم بإلغاء قرار منع النقاب وبأحقية الأستاذة المنتقبة في التدريس بالجامعة، تماشيا مع حكم دائرة توحيد المبادئ بمجلس الدولة التي رفضت بشكل نهائي إقدام أي جهة حكومية على منع ارتداء النقاب، لأنه «ملبس إسلامي غير مخالف لمواد القانون والنظام العام للدولة».

ورفع العشرات من الطالبات المنتقبات دعاوى قضائية في أعوام دراسية سابقة، أمام محكمة القضاء الإداري ضد قرار سابق للجامعة بمنعهن من دخول الامتحانات أو السكن بالمدينة الجامعية ودخول كليات الجامعة.

روسيا تسمح

السماح باستخدام القوات الجوية في سوريا.

وقال إيفانوف إن بشار الأسد توجه بطلب إلى روسيا لتقديم مساعدات عسكرية إلى دمشق.

وكانت وكالات أنباء روسية ذكرت صباح الأربعاء نقلاً عن رئيس مجلس الاتحاد الروسي أن المجلس سيبحث السماح باستخدام القوة العسكرية في الخارج.

وتتزامن تلك الجلسة البرلمانية مع قيام روسيا بحشد وتعزيز وجودها العسكري في سوريا لدعم النظام السوري وبشار الأسد لكن التقارير لم تشر إلى دولة بعينها.

يذكر أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين كان قد أعلن قبل أيام أن روسيا لا تنوي نشر قوات مقاتلة في سوريا، مشيرا إلى أن الهدف من الوجود العسكري الروسي في سوريا هو دعم حكومة رئيس النظام بشار الأسد ضد «الجماعات الإرهابية» بحسب تعبيره.

وقال بوتين إن روسيا لن تشارك في أي عمليات ميدانية على أراضي سوريا أو في دول أخرى، على الأقل موسكو لا تخطط لذلك الآن.

وإلى ذلك، أعلن التلفزيون السوري أن الرئاسة تقول إن قوة جوية روسية أرسلت إلى سوريا بعد طلب من دمشق.

وأكد المكتب الإعلامي للرئاسة السورية أن أي زيادة في الدعم العسكري الروسي لسوريا تمت وتتم بطلب من الدولة.

القضاء الإيراني

وأضاف متحدث السلطة القضائية الإيرانية محذرا: «من يتجسس اليوم لصالح أميركا، ويتعاون معها، فهو مجرم وخائن ويستحق العقاب.» وقال إيجائي دون أن يأتي بذكر اسم ظريف: «هل ستنتهي مشاكلنا بالتسوية والتنازل والمصافحة؟».

وندد نواب إيرانيون من المحافظين المتشددين، بمصافحة الرئيس الأميركي باراك أوباما ووزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، من بينهم منصور حقيقت بور وبهرام بيرانوند وعلي رضا زاكاني.

وصرح النائب منصور حقيقت بور لوكالة الأنباء الإيرانية «تسنيم» أمس الأول الثلاثاء بأن «مصافحة العدو مخالفة لمبادئ الثورة» الإسلامية. وأضاف أن النواب سيجرون «تحقيقا لمعرفة الحقيقة».

وقال بيرانوند صارخا: «من سمح لجواد ظريف كي يصافح أوباما؟ إذا كان ظريف يحب مصافحة أوباما عليه أن يستقيل من مهامه ويبقى عندهم». أما النائب علي رضا زاكاني فقال في جلسة البرلمان إن «ظريف يستحق العقاب بعد مصافحة أوباما».